



الصفات الإلهية المختلف فيها بين أهل السنة والجماعة

The Divine Attributes Controversial among the People of
the Sunnah and the Community

إعداد

مروان بن راشد بن أحمد بادقار
Marwan bin Rashid bin Ahmed Badqar
باحث ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة

Doi: 10.21608/jasis.2024.387113

٢٠٢٤ / ٦ / ١٢

استلام البحث

٢٠٢٤ / ٧ / ٢٠

قبول البحث

بادقار، مروان بن راشد بن أحمد (٢٠٢٤). الصفات الإلهية المختلف فيها بين أهل السنة والجماعة. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٨(٣٠)، ٤٧٧ - ٤٩٤.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

الصفات الإلهية المختلف فيها بين أهل السنة والجماعة

المستخلص:

إنَّ أهل السنة والجماعة متفقون في طريقتهم في التعامل مع الصفات الإلهية، وطريقتهم مطَّردة، ولكن وقع هنالك بعض الاختلاف في بعض الأمور المنسوبة إلى الله ﷻ في بعض النصوص، هل تعد من قبيل الصفات أم لا؟ فكان من أهل السنة من نفى، وكان منهم من أثبت، ومرجع ذلك الاختلاف لا إلى المنهج الكلي الذي يسيرون عليه، وإنما لأمر جزئية، إما لاختلاف في ثبوت النص، أو في دلالة النص، وفي حقيقة "الظاهر" الذي يجب الوقوف عنده، ولم تكن تلك الاختلافات مُخرجةً لأحد الفريقين من إطار أهل السنة والجماعة.

الكلمات المفتاحية: صفة الهرولة – صفة الصورة – صفة الشمال – صفة السكوت – صفة الظل

Abstract:

Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah agree in their way of dealing with the divine attributes, and their way is steady, but there has been some difference in some things attributed to Allah in some texts, are they considered attributes or not? It was one of the Sunnis who denied, and some of them were proven, and the reason for that difference is not to the overall approach that they are following, but to partial things, either because of a difference in the stability of the text, or in the significance of the text, and in the fact of the "apparent" that must be stood at, and these differences were not a way out for one of the two groups from the framework of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah.

تمهيد:

فإن الله تبارك وتعالى خلق الجن والإنس لحكمةٍ وغاية، هي توحيدُه والتعبد له سبحانه، وهذه الغاية تحتاج إلى وسيلةٍ توصل إليها، فأرسل رسله وأنبياءه وأنزل كتبه معرفةً به وبشرائعه، وأقام على ذلك الحجة، وأبان المحجة.

وكان من جملة ما عرَّفت به رسله وكتبه: أوصافه سبحانه وتعالى، فامتلاً الكتاب والسنة منها، فأقبل عليهما العلماء والصالحون متلِّفين على معرفة أوصاف معبودهم ومحبوبهم؛ فإن المحبَّ كلما ازداد علمًا ومعرفةً بمحبوبه ازداد له حبا، فكيف إذا كان المحبوب هو ربُّ الأرباب وملكُ الملوك؟ ذا الفضل التام والإحسان والإنعام؟

الذي ما بالعباد من خيرٍ إلا وهو صاحبه ومُسديهِ والمتفضِّل به من كل الوجوه، لا شك أن العبد بهذا يزداد إيماناً وتعبُّداً لخالقه ومولاه.

ولما كان الرب تبارك وتعالى لا تدركه الأبصار، ولا يُحاطُ به علماً، كانت معرفته ومعرفة أوصافه إنما تتم عن طريق ما يُخبر به سبحانه عن نفسه، فإنه أعلم بنفسه من غيره، وما يُخبر به رسوله ﷺ عنه؛ فإنه أعلم الناس به بما علمه ربه، فكان الإقبال على نصوص الكتاب والسنة هو الطريق للوصول إلى تلك الغاية؛ وكان بذلُ الجهد في ذلك من أجل الأعمال وأشرفها.

وإنما فاز بذلك الشرف الرفيع أهلُ السنة والجماعة، الذين أثبتوا لله تبارك وتعالى صفات الكمال ونعوت الجلال، ونفوا عنه كل ما يضادُّ كماله، معتمدين في ذلك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ومن أوى إليهما فقد أوى إلى ركنٍ شديد، وبإلحاح من تنكَّب عن الطريق، وأخذ يتلمَّس الهدى لدى أهل الردى، من الفلاسفة وغيرهم، أو من أحكام العقل القاصر، يطبقها على ما لا قِبَل للعقل به. فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

هذا، ولما كانت عقول البشر وأفهامهم وقرائحهم تتفاوت، كان لا بد من وقوع شيءٍ من الخلاف، حتى بين أهل السنة أنفسهم، وفي صفات الله ﷻ، رغم وضوح الطريق، وصحة المنهج، وسلامة القصد، ووحدة المصدر، ولكنَّ سنةً من سنن الله الجارية، وما من معصومٍ سوى أنبياء الله عليهم السلام، وكلُّ مأخوذٍ من قوله ومردود، سوى صاحب المقام المحمود، صلوات ربي وسلامه عليه.

فشمَّرتُ الكَمَّ عن ساعد الجدِّ ساعياً إلى تحقيق الصواب فيما وقع فيه الخلاف بين أهل السنة والجماعة في صفات الله عز وجل، مُريداً الوصول إلى الحق في تلك الصفات، ما الذي يُثبت منها وما الذي يُنفي، بالاستناد على النصوص القرآنية والنبوية، والرجوع إلى أقوال السلف في ذلك، ومعرفة المخالف ومآخذ الخلاف، ثم الترجيح بينها بحسب ما يظهر لي، مُستعيناً بالله، راجياً منه أن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

وإني أنبئه هنا إلى أن اختلاف أهل السنة فيما بينهم ليس مبناه على اختلاف الأصول والمناهج، كلا، فإن مشربهم واحد، وهو النص الصحيح من الكتاب أو السنة، وطريقتهم واحدة، وهي إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونفي ما نفاه الله عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ.

لكنَّ للاختلاف أسباباً، لا تُخرجُ المخالفين عن دائرة أهل السنة، بل كان ذلك اجتهادهم، فلم فيه أجرُ الاجتهاد، وللمصيبين أجرُ الاجتهاد وأجرُ الإصابة، ومن تلك الأسباب: الاختلاف في ثبوت النص، كما نفى الشمال من نفاها لعدم ثبوت الحديث

عنده، والاختلاف في فهم النص، كما نفى الصورة من نفاها لأجل الاختلاف في عود الضمير في الحديث، وكما وقع في معنى لفظ السكوت المنسوب إلى الله تعالى - وسيناقش ذلك كله في البحث هذا إن شاء الله-.

ولقد كان حاديي الروح إلى بحث هذا الموضوع: الاهتمام الشخصي بهذا الباب، باب أسماء الله الحسنی وصفاته العلى؛ فإنه لعمري الله باب من أشرف أبواب التوحيد، وبه يزداد المرء عبوديةً لربه تبارك وتعالى كلما ازداد به معرفةً، وآثار معرفتها العملية والاعتقادية لا تكاد تُحصى، وهي غاية لو صُرف العمرُ كله لأجلها لم يكن ذلك كثيرًا.

وإن من الدواعي إلى صَرْفِ الجهد في هذا الباب ما جاء في الحديث عند البخاري عن يوم القيامة، وفيه قول النبي ﷺ عن المؤمنين: "... فيأتيهم الله فيقول: (أنا ربكم)، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاءنا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول: (أنا ربكم)، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه"^(١)؛ فكيف يعرفون صورته سبحانه إلا بتتبع نصوص الكتاب والسنة في صفاته تبارك وتعالى. فاستعنتُ الله عز وجل في كتابة هذه الورقات، مناقشاً فيها صفاتٍ خمساً مما وقع الخلاف فيه بين أهل السنة والجماعة، وقد رتبته على النحو الآتي:

- مقدمة، وفيها: أسباب الاختلاف، ودواعي اختيار الموضوع، وخطة البحث.
 - تمهيد، وفيه: منهج أهل السنة في صفات الله عز وجل.
 - المبحث الأول: صفة الهرولة.
 - المبحث الثاني: صفة الشمال.
 - المبحث الثالث: صفة السكوت.
 - المبحث الرابع: صفة الظل.
 - المبحث الخامس: صفة الصورة.
 - خاتمة، وفيها أهم النتائج.
 - قائمة المراجع والمصادر.
 - الفهرس.
- هذا، وأسأل الله عز وجل التوفيق والعون والتيسيد، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

(١) رواه البخاري (كتاب التوحيد/ باب قول الله: "وجه يومئذ ناضرة" ح ٧٤٣٧)، ١٢٨/٩.

التمهيد

منهج أهل السنة والجماعة في صفات الله عز وجل^(٢):

أولاً/ ركائز المذهب:

إن مذهب أهل السنة والجماعة في باب صفات الله تعالى وأسمائه قائم على ركائز خمس تمثل جوهر المذهب، وكل ما عداها من التفصيلات التي يذكرها أهل السنة إنما هي تفريع عليها، أو شرح لأصولها، أو توضيح لمقتضياتها:
فالركيزة الأولى: أن الله تعالى موصوف بصفات قائمة بذاته المقدسة، ومسّمى بأسماء متضمنة معاني لائقة بجلاله وكماله.
الركيزة الثانية: أن الله تعالى متصف بالكمال المطلق، ومنزّه عن الاتصاف بكل عيب ونقص.

الركيزة الثالثة: أن الله تعالى لا يماثل أحداً من خلقه في صفاته، وكل ما يقوم به من الصفات فهو مختص به في حقيقته ومقتضياته.
الركيزة الرابعة: أننا لا نعلم من صفات الله تعالى إلا المعنى، ولا يمكننا بحال إدراك الكيفية.

الركيزة الخامسة: التوقف في الإثبات والنفي، فلا نثبت لله تعالى إلا ما أثبتته لنفسه، ولا ننفي عنه إلا ما نفاه عن نفسه.

ثانياً/ أصول المذهب:

أما طريقتهم في إثبات الصفات فهي مبنية على أصول:
الأصل الأول: باب الأسماء والصفات من الأبواب التوقيفية، وهذا الأصل له عدة مقتضيات:

- أن النبي ﷺ لا بد أن يكون قد بيّن المراد منها أكمل بيان.
- أن الإلزام في هذا الباب إنما يؤخذ من نصوص الكتاب والسنة، ولا يؤخذ من غيرهما البتة.
- أن الاستدلال في هذا الباب لا يختلف عن الاستدلال في الأبواب التوقيفية الأخرى، وليس له شروط خاصة، فيقبل الصحيح الثابت فيه ولو كان آحاداً كما يقبل المتواتر.
- أنه يجب التسليم بكل ما جاءت النصوص به في هذا الباب، كغيره من الأبواب التوقيفية.

- الاستغناء بما جاء في الكتاب والسنة.

الأصل الثاني: أن القول في الصفات كالقول في الذات.

(٢) مُستفاد من كتاب: العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية، سلطان العميري (١/٤٥).

(١٤٢)، فهو كالتلخيص له.

فإذا كانت ذات الله عز وجل ذاتاً حقيقية ثابتةً مستوجبةً للكمال لا يماثلها شيء، فذلك ما يقوم بذات الله من الصفات، فهي صفات حقيقية لا يماثلها شيء من الصفات، وحكمها حكم الذات الإلهية، ومقتضيات هذا الأصل:

- أن جنس أسماء الله عز وجل وصفاته قديمة غير مخلوقة.
- أن صفات الله تعالى لا يمكن الإحاطة علماً بكيفياتها.
- استحالة التماثل بين صفات الله تعالى وصفات الخلق.
- الأصل الثالث:** أن باب الصفات متحد في طبيعته ومقتضياته.

ومعنى هذا أن الصفات من جهة طبيعتها وتبعيتها للموصوف متحدة لا تختلف، فكل جنس الصفات لا يمكن أن يقوم بنفسه، وإنما لا بد له من محلٍ يقوم به.

الأصل الرابع: أن صفات الله تعالى متنوعة في تعلقها بذاته، فمنها صفات ملازمة، كالعلم والرحمة والسمع والبصر، ومنها صفات اختيارية أو متجددة، كالنزول والإتيان والاستواء.

الأصل الخامس: أن الاشتراك في المعاني الكلية لا يوجب التماثل في الاختصاصات الوجودية.

فللخالق علم وإرادة وسمع وبصر، وللمخلوق علم وإرادة وسمع وبصر، فثمة قدر مشترك من المعنى، مع أن إرادة الخالق وعلمه وسمعه وبصره لا كشيء من المخلوقين أبداً.

الأصل السادس: أن الكمال المطلق لا يتحقق إلا بالجمع بين النفي والإثبات، ووجب الجمع بينهما لأن الإثبات المجرد لا يمنع المشاركة، والنفي المجرد لا يقتضي إثبات الكمال والاختصاص به.

الأصل السابع: أن ظواهر النصوص الشرعية حجة ملزمة في الصفات الإلهية وغيرها.

والمراد بالظاهر: المتبادر إلى الذهن والسابق إليه من المعاني من خلال التركيب اللغوي، فالمعنى الذي يسبق إلى ذهن العربي بناءً على لغته هو المراد من تلك النصوص من حيث الأصل، فيجب اعتماد تلك المعاني إثباتاً ونفياً.

الأصل الثامن: تصنيف ما يقوم بالذات الإلهية أمرٌ اجتهادي.

وهو من باب الإخبار عن الله، وباب الإخبار لا يشترط فيه التوقيف، وإنما هو اجتهادي، شرطه: وجود الحاجة، وصحة المعنى، وتقسيمها يمكن أن يكون بعدة اعتبارات:

- باعتبار دليها: خبرية، لا يمكن العلم بها إلا عن طريق الخبر، وعقلية، يمكن العلم بها عن طريق العقل.

- باعتبار آثارها: صفات لها آثار متعديّة إلى الخلق، وصفات ليس لها آثار متعديّة.

- باعتبار علمنا بها: صفات معلومة لنا، وصفات غير معلومة.
 - باعتبار طبيعتها: صفات الجلال والجبروت، وصفات الجمال والإحسان.
 - باعتبار الاختصاص والاشتراك: صفات لا يتصف بها إلا الله، وصفات يمكن اتصاف الإنسان بها مع التفاوت والتفاضل.
 - باعتبار نوعها: صفات معاني، وصفات أعيان.
 - باعتبار قوة ثبوتها: صفات قطعية الثبوت، وصفات ظنية الثبوت.
 - باعتبار تعلقها بالذات الإلهية: صفات مُلازمة (ذاتية)، وصفات اختيارية (فعلية).
 - باعتبار الثبوت والانتفاء: صفات ثبوتية، وصفات منفية.
- الأصل التاسع:** لا يستعمل في حق الله تعالى من الألفاظ والأحكام إلا ما كان متمحّضاً في الدلالة على الكمال.

فلا يصح استعمال الألفاظ المجملة، ولا الألفاظ المحتملة. وكل ما سبق له أدلته من القرآن والسنة، وشواهد من كلام سلف الأمة وأئمتها، ولكن المقام لا يسع ذلك، فالمقصود وَفَّقَ القارئ على الأصول التي يقوم عليها المذهب دون الخوض في التفصيلات؛ فإن لها مقاماتٍ أُخَر.

المبحث الأول: صفة الهرولة

أولاً: النص الوارد فيها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: "يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة"^(٢).

ثانياً: معنى الكلمة:

الهرولة هي: نوع من الإسراع في المشي، أعلى من المشي وأدنى من العدو^(٤).

ثالثاً: الخلاف فيها:

علماء أهل السنة أصلهم مطّرد، وهم يطبقونه على كل ما ورد به النص، فما دام النص ثابتاً فالصفة ثابتة على الوجه اللائق به تبارك وتعالى، وفي صفة الهرولة كان كذلك أغلّبهم، فمن ذلك تبويبُ أبي إسماعيل الهروي: "باب الهرولة لله عز وجل"^(٥) ثم ذكر الحديث، وقولُ أبي إسحاق الحربي بعد إيراده الحديث: "قوله:

(٢) رواه البخاري واللفظ له (كتاب التوحيد/ باب قول الله: "ويحذركم الله نفسه"/ ح ٧٤٠٥) ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار/ باب الحث على ذكر الله تعالى ح ٢٦٧٥) ٢٠١٦/٤.

(٤) لسان العرب (١١/٦٩٥).

(٥) الأربعون في دلائل التوحيد ٧٩.

هرولة: مشي سريع^(٦)، ومن المعاصرين أفتت اللجنة الدائمة بذلك^(٧)، والشيخ ابن باز^(٨)، والشيخ ابن عثيمين^(٩) وغيرهم.

لكن من علماء أهل السنة من لم يرَ إثباتها صفةً لله قائمةً به، ومن أولئك ابنُ تيمية^(١٠) رحمه الله فإن ظاهر كلامه عدمُ إثباتها؛ جزئياً على الظاهر، والظاهر عنده في هذا النص: أنها ليست بصفة حقيقية أو إتيان حقيقي من الله تبارك وتعالى على صفة الهرولة، وليس ذلك منه رحمه الله جنوحاً إلى المجاز؛ فإنه من أبعد الناس عنه ومعروفٌ قوله فيه.

لكن كان هذا هو ظاهر النص لأنه ليس من العبد إتيان حقيقي بالمشي، وإنما هو التعبير عن التقرب إلى الله عز وجل بصنوف الأعمال الصالحة بعبارة مقربة للمعنى، فهذا إتيان العبد مثلياً، فكان إتيان الله تعالى هرولةً من هذا الجنس، وهذا هو الحقيقة في هذا السياق وليس بمجاز.

وهذا معروفٌ سائغ في لغة العرب، وربما كان منه ما يسميه البلاغيون: (المشكلة)، وهو: "ذكر الشيء بغير لفظه لوقوعه في صحبته"^(١١)، ويمثلون له بقوله تعالى: (وجزاء سبئةً سبئةً مثلها)؛ فإن السبئة الثانية ليست بسبئة حقيقة، وإنما لأنها صاحبت السبئة الأولى فسميت باسمها.

فاذا عُبِّرَ عن تقرب العبد إلى ربه بالإتيان مشياً -وهو على الحقيقة ليس بمشي- كان التعبير عن فعل الله تعالى من جنس التعبير عن فعل العبد.

إذا كان ذلك كذلك فإن اختيار شيخ الإسلام فيه قوة، وقد يشهد له حديث أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله يقول يوم القيامة: (يا ابن آدم مرضت فلم تعدني)، قال: يا رب كيف أعودك؟ وأنت رب العالمين، قال: (أما علمت أن عبادي فلانا مرض فلم تعدّه، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعنني)، قال: يا رب وكيف أطعمك؟ وأنت رب العالمين، قال: (أما علمت أنه استطعمك عبادي فلان، فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، يا ابن آدم استسقيتك، فلم تسقيني)، قال: يا رب كيف أسقيك؟ وأنت رب العالمين، قال: (استسفاك عبادي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي)"^(١٢)، وهذا

(٦) غريب الحديث (٦٨٣/٢).

(٧) الفتاوى رقم ٦٩٣٢.

(٨) فتاوى نور على الدرب (٦٧/١).

(٩) الفتاوى (١٨٣/١).

(١٠) بيان تلبيس الجهمية (١٠٣/٦).

(١١) البلاغة الميسرة للدكتور: عبد العزيز الحربي ٨٤.

(١٢) رواه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب/ باب فضل عيادة المريض/ ح ٢٥٦٩)، ٤/ ١٩٩٠.

الحديث من قبيل المشاكلة أيضاً؛ فإنه لا يُمكن عبادة الرب تبارك وتعالى ولا إطعامه ولا سقّيه، وآخر الحديث شاهداً على أن ظاهره غير مُراد. وهذا في الحقيقة هو القول الذي تميل إليه النفس، ويطمئن إليه القلب، رغم قوة القول الآخر، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

المبحث الثاني: صفة الشمال

أولاً: النص الوارد فيها:

عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: (أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون)، ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: (أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟)"^(١٣).

ثانياً: معنى الكلمة:

الشمال معروفٌ، وهو: ما يقابل اليمين، وهي في الحديث وصف ليد الله عز وجل.

ثالثاً: الخلاف فيها:

اختلف أهل السنة والجماعة في صفة الشمال أو اليسار لله تعالى، ما بين مُثَبِّتٍ ونافٍ، فمن المثبتين:

عثمان بن سعيد الدارمي، وأبو يعلى الفراء، ومحمد خليل هرّاس، وصديق حسن خان وعبد الله الغنيمان^(١٤)، ومحمد بن عبد الوهاب^(١٥)، وابن باز^(١٦)، وعبد الكريم الخضير^(١٧)، وابن عثيمين -متردداً لأجل الخلاف في ثبوت لفظة الشمال^(١٨)- وظاهرُ كلام ابن تيمية^(١٩)، وغيرهم.

واستدلوا بعدة أدلة، منها: الحديث السابق؛ فإنه صريحٌ، وواردٌ في صحيح مسلم، ومنها وصف إحدى يَدَيِ الله باليمين في بعض النصوص، كحديث: "ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت

(١٣) رواه مسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار / ح ٢٧٨٨)، ٤/٢١٤٨.

(١٤) عدّد هؤلاء الشيخ علوي السقاف في كتاب: صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة ٤٢١.

(١٥) كتاب التوحيد ٣٤١.

(١٦) شرح كتاب التوحيد ١٦٩.

(١٧) شرح الواسطية ١٥٠.

(١٨) القول المفيد ٧١٠.

(١٩) الفتاوى (٩٣/١٧).

تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربي أحكم فله أو فضيله^(٢٠)، فهذا يقتضي أن الأخرى ليست يميناً، فتكون شمالاً. وأما النافون لها ومنهم ابن خزيمة، والبيهقي، والألباني^(٢١)، فإن لهم عدة أسباب في نفيها، فمن ذلك:

تنزيه الله تبارك وتعالى عن الوصف بالشمال أو اليسار؛ فإن من المعلوم أن اليسار عند الناس تُستخدم في المستقدرات، وليست بمحلٍ للتكريم، بخلاف اليمين، فإذا كانت كذلك فلا ينبغي وصف الله عز وجل بها. ولأجل قول النبي ﷺ: "وكلنا يديه يمين"^(٢٢)؛ فإنه صريح في أن يديه تبارك وتعالى كلتاهما يمين.

وهذا ليس بوجيه؛ ولعله مبني على توهم المشابهة بين الله وخلقه -تعالى الله-، والمثبتون للشمال لا يثبتونها هكذا بإطلاق، وإنما مُقيدين لها بنفي النقص والعيب الموجود في شمال المخلوق، مُستدلين بحديث: "وكلنا يديه يمين"، فهما يمين في الفضل والمنزلة، فله عز وجل شمالٌ تليق به تبارك وتعالى متنزهٌ عن كل ما يصاد الكمال، فلا تعارض بين الحديثين.

كما أن منهم من ضعف لفظة "بشماله"، ضعفها البيهقي وحكم بشذوذها الألباني^(٢٣)، وهذا بحثٌ حديثي.

ويميل الباحث إلى إثباتها تبعاً للقائلين بها؛ فما دامت الصفة واردة في الصحيح وأثبتها عدد من الأئمة، ولا تُعارض النصوص الأخرى فما المانع من إثباتها؟ والله الهادي إلى الصواب.

المبحث الثالث: صفة السكوت

أولاً: النص الوارد فيها:

(٢٠) رواه مسلم (كتاب الزكاة/ باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها/ ح ١٠١٤)، ٧٠٢/٢.

(٢١) ذكرهم علوي السقاف في صفات الله ٤٢٤.

(٢٢) رواه مسلم (كتاب الإمارة/ باب فضيلة الإمام العادل/ ح ١٨٢٧)، ١٤٥٨/٣.

(٢٣) نقله عنهما علوي السقاف في صفات الله ٤٢٦.

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيّعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمةً لكم غير نسيانٍ فلا تبحثوا عنها"^(٢٤).

ثانياً: معنى الكلمة:

السكوت معروف، وهو ضد الكلام، هذا من حيث الأصل. لكن له معنى آخر: وهو السكوت عن إظهار الحكم، وعدم الكلام فيه بشيء، مع الكلام في غيره، فربما كان المرء ساكناً عن شيء وهو متكلم في الوقت ذاته، لكن عن أشياء أخرى، فهذا من معاني السكوت^(٢٥).

ثالثاً: الخلاف فيها:

وقع الاختلاف بين أهل السنة في هذه الصفة ما بين مثبتٍ ونافٍ، فممن أثبتها صفةً لله تعالى: أبو بكر ابنُ خزيمة^(٢٦)، وابن عثيمين^(٢٧)، وعلوي السقاف^(٢٨)، وغيرهم.

وإنما أثبتوها جَرِيًّا على الأصل في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ.

ومن أهل السنة من لم يُثَبِّثْها لعدم ورود النص بها، ومنهم: صالح آل الشيخ، وصالح العصيمي، وظاهر كلام ابن تيمية^(٢٩).

فهل ورد النص بها إذن أو لا؟

منشأ الخلاف والله أعلم هو في تفسير: (السكوت)؛ فإن ظاهر الحديث أنه ليس السكوت المقابل للكلام، وإنما هو المعنى الثاني، لكن من أثبتها حملها على المعنى الأول، فقال: إذا شاء الله تكلم، وإذا شاء لم يتكلم، أو إذا شاء سكت، وأما الذين ما أثبتوها فقد حملوا الحديث على المعنى الثاني، فهؤلاء لا يثبتونها؛ لعدم دلالة النص عليها، ولا ينفونها؛ لعدم النص على نفيها.

(٢٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١٨٣/٤).

(٢٥) شرح الأربعين النووية صالح آل الشيخ ٣٦١.

(٢٦) نقل نصه ابن تيمية في شرح الأصبهانية ٢٣٦، عن مناقب أحمد لأبي إسماعيل الأنصاري.

(٢٧) شرح الأربعين النووية ٣٧٦.

(٢٨) صفات الله ٢٢١.

(٢٩) شرح الأصبهانية ٢٣٧.

فالفرقان إذن متفقان على وصف الله عز وجل بالسكوت على المعنى الثاني، وهو السكوت عن الحكم، ومختلفان في الوصف بالسكوت على المعنى الأول، وهو المقابل للكلام، وقد نبه الشيخ صالح آل الشيخ وفقه الله على أن السكوت على هذا المعنى لم يأت في نصوص السلف في الصفات^(٣٠)، وقد جعل من قبله ابن تيمية السكوت عن شيء خاص هو الذي جاءت به الآثار^(٣١)، لا السكوت مطلقاً.

وقال الشيخ صالح العصيمي وفقه الله: "نقول في إثبات صفة الكلام: إن الله يتكلم بما شاء كيف شاء إذا شاء، ولا نقول: إن الله يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء؛ لأن صفة السكوت وإن كانت ثابتة بالنص والإجماع -وفي إثبات النص نظر- إلا أن السكوت المثبت لله عز وجل هو: عدم بيان الحكم وإظهاره.

أما القول بأن السكوت صفة لله باعتبار انقطاعه عن الكلام فهذا لا دليل عليه أبداً"^(٣٢).

وهذا تحريراً متقناً للمسألة، وهو الذي يظهر، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: صفة الظل

أولاً: النص الوارد فيها:

حديث السبعة المُظلّين، عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: "سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله..."^(٣٣).

وحديثه ؓ عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إن الله يقول يوم القيامة: (أين المتحابون بجلالي، اليوم أظلهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي)"^(٣٤).

ثانياً: معنى الكلمة:

الظل معروف، وهو الانعكاس المظلم لشخص الشيء من الجهة المقابلة للضوء، ومادته تدل على ستر شيء لشيء، وهو الذي يسمى الظل^(٣٥).

ثالثاً: الخلاف فيها:

(٣٠) شرح الأربعين النووية ٣٦٠.

(٣١) شرح الأصفهانية ٢٣٧.

(٣٢) في التعليق على "تعليقات على العقيدة الواسطية لابن عثيمين"، ضمن دروس برنامج اليوم الواحد، منشورة في موقعه.

(٣٣) رواه البخاري (كتاب الأذان/ باب من جلس في المسجد ... ح ٦٦٠)، ١/ ١٣٣.

(٣٤) رواه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب/ باب في فضل الحب في الله ح ٢٥٦٦)، ٤/ ١٩٨٨.

(٣٥) المقاييس (٤٦١/٣).

هذه أيضاً من الصفات التي وقع الخلاف في إثباتها ونفيها، فممن أثبتها الشيخ ابن باز^(٣٦)، والشيخ صالح الفوزان^(٣٧).

وممن لم يثبتها الحافظ ابن رجب، والشيخ عبد الرحمن البراك^(٣٨)، والشيخ ابن عثيمين والشيخ صالح العصيمي^(٣٩)، والباعث على عدم إثباتها: ورود أحاديث وروايات أخرى لهذين الحديثين فيهما نسبة الظل إلى عرش الله سبحانه، فحملوا النصوص التي نسبت الظل إلى الله تعالى على النصوص الناسبة للظل إلى العرش، فكان هذه مفسرة لتلك.

وجعل البراك إضافة الظل إلى الله إضافة ملكٍ وتشريف لا إضافة صفة لموصوف؛ لأن الظل مخلوق، والعثيمين رحمه الله استدلّ بأنّ الله عز وجل العلوّ المطلّق، وإثبات الظلّ له يقتضي أن تكون الشمس أعلى من الله تعالى الله.

وقد يوردُ مؤرّدٌ بعد هذا: ما دام النص أضافها إلى الله تعالى فما الحامل على إضافتها إلى العرش وعدم نسبتها إليه سبحانه؟

أجاب الشيخ صالح العصيمي عن هذا الإيراد بأنه لا يُعرف القول بإثباته صفةً لله تعالى إلا عن بعض المعاصرين، وأما السلف الأقدمون فليس في كلام أحدٍ منهم ممن تكلم في الصفات إثباته صفةً له سبحانه.

والباحث مائلٌ إلى هذا القول؛ اتباعاً لسلف الأمة وتعويلاً على فهمهم للنصوص.

المبحث الخامس: صفة الصورة

أولاً: النص الوارد فيها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبّعهُ، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها شافعوها أو منافقوها - شك الراوي -، فيأتيهم الله فيقول: (أنا ربكم)، فيقولون: هذا مكاننا حتى

^(٣٦) الفتاوى (٤٠٢/٢٨).

^(٣٧) في فتوى له منشورة على اليوتيوب.

^(٣٨) نقل قولهما علوي السقاف في صفات الله ٢٦٢.

^(٣٩) في فتويين لهما على اليوتيوب.

يأتينا ربنا، فإذا جاءنا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول: (أنا ربكم)، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه" (٤٠).

وحديثه ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته" (٤١).

وحديثه أيضاً عن النبي ﷺ: "خلق الله عز وجل آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً..." (٤٢).

وما روي عن بعض أصحاب النبي ﷺ، أنه خرج عليهم ذات غداة وهو طيب النفس، مسفر الوجه، أو مشرق الوجه، قلنا: يا نبي الله، إنا نراك طيب النفس، مسفر الوجه، أو مشرق الوجه، فقال: "وما يمنعي، وأتاني ربي عز وجل الليلة في أحسن صورة..." (٤٣).

ثانياً: معنى الكلمة:

صورة الشيء هيئته وشكله وصفته (٤٤)، وهي معروفة.

ثالثاً: الخلاف فيها:

عمامة أهل السنة على إثبات صفة الصورة لله تبارك وتعالى؛ لورودها في النصوص. وأشهر من خالف في هذا ونفى الصورة عن الله تعالى: أبو بكر ابن خزيمة رحمه الله، وبنى قوله على عدة أمور (٤٥):

جعل الضمير في (صورته) عائداً على المضروب، فيكون سبب الأمر باجتئاب الوجه في الضرب: كون آدم عليه السلام مخلوقاً على صورة هذا المضروب، باعتباره من بنيهِ، وكلُّ بنيهِ على نفس الصورة، فهذا من التكريم لأبينا آدم عليه السلام.

تضعيف حديث: "فإن ابن آدم خُلِقَ على صورة الرحمن" (٤٦).

(٤٠) رواه البخاري (كتاب التوحيد/ باب قول الله: "وجه يومئذ ناضرة" ح ٧٤٣٧)، ١٢٨/٩.

(٤١) رواه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب/ باب النهي عن ضرب الوجه/ ح ٢٦١٢)، ٢٠١٧/٤.

(٤٢) رواه مسلم (كتاب الجنة صفة نعيمها وأهلها/ باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير/ ح ٢٨٤١)، ٢١٣٨/٤.

(٤٣) رواه أحمد ١٧١/٢٧ (١٦٦٢١).

(٤٤) لسان العرب ٤/٤٧٣.

(٤٥) التوحيد لابن خزيمة ٨٤/١-٩٥.

وعلى افتراض صحته فإنما هو من قبيل إضافة الخلق إليه، والصورة من خلقه فتُضاف إليه، كإضافة الناقة والأرض وغيرهما إليه. والباعث له على إنكارها ونفيها تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه، مع ضعف بعض الروايات عنده وتأويلها. فإذا سلمنا بأن الضمير عائدٌ في بعض الأحاديث إلى المضروب، وأن بعض الروايات ضعيفة، فإن لدينا نصًّا صريحًا صحيحًا، وهو حديث أبي هريرة: "فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون"^(٤٧)، فالحديث في البخاري، والضمير عائدٌ إلى الله تعالى، ويمتنع جعل الصورة في هذا الحديث من قبيل إضافة الخلق إليه، أو كونها إضافة تشريف، فماذا يقول النفاة؟ لا أظن أن لهم جوابًا. فالباحث متبّع عامة أهل السنة في القول بإثبات الصورة صفةً لله تبارك وتعالى على ما يليق به سبحانه.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر هذا البحث وأعان على إتمامه، وأذكر هاهنا أهم النتائج التي انتهيت إليها من خلال هذا البحث: أولاً: الخلاف الواقع بين أهل السنة أنفسهم في صفات الله تعالى ليس خلافاً في الأصول والمناهج، وإنما خلافاً سببه فهم النص أو ثبوته ونحو ذلك، فلا ينبغي عليه تضليل ولا تبديع، وهو من الخلاف السائغ. ثانياً: الذي يظهر أن الهرولة بمعنى المشي بسرعة لم تثبت صفةً قائمةً بالله تعالى. ثالثاً: الذي يظهر ثبوت الشمال وصفاً لليد الأخرى للرب تبارك وتعالى. رابعاً: أهل السنة متفقون على إثبات السكوت لله بمعنى عدم إظهار الحكم، ووقع الخلاف في السكوت الذي هو ضد الكلام، والراجع عدم إثباته. خامساً: المترجّح أن الله تعالى لم تثبت له صفة الظل، وإنما هي صفةٌ للعرش. سادساً: المترجّح ثبوت الصفة الصورة لله تبارك وتعالى.

هذا، ويحسن التنبيه في الختام على أهمية التفريق بين منطلقات أصحاب الأقوال؛ فإن من وافق المبتدعة في قول من أقوالهم فليس بالضرورة أن يكون مبتدعاً، لا سيما إذا كان جاريًا في أصوله على طريقة أهل السنة والجماعة، والموافقة

(٤٦) سبق تخريجه.

(٤٧) سبق تخريجه.

للمبتدعة بعد ذلك في القول والقولين لا تؤثر في اعتقاد صاحب القول، فلا يُسَوَّى بين مَنْ أنكر صفة الشمال لعدم ثبوتها عنده -ولو ثبتت لَقَالَ بها- وبين مَنْ أنكرها بناءً على أصوله في نفي الصفات كُلِّها، فهو نافٍ لها ونافٍ للنزول والاستواء والمجيء ووو، لا يستويان أبدًا.

كما ينبغي التفريق بين مَنْ أنكر دلالة نصٍّ معين على صفة معينة لله، مع إثباته لها بنصوصٍ أخرى، فحالٌ هذا ليست كحال المنكر للصفة بكل نصوصها، فمن أنكر دلالة قول النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده" على صفة اليد، فيُنظر في حاله، إن كان أثبتّها بنصوص اليد الأخرى فلا يُنكر عليه؛ فإن دلالة الحديث محتملة، لا كمن أنكرها في هذا الحديث وهو مُنكِرٌ دلالة النصوص الأخرى عليها، فهما وإن استَوَيَا في القول بنفي دلالة الحديث على الصفة فلا يستويان في الخروج عن مذهب أهل السنة.

المراجع والمصادر

١. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، ١٤١٥هـ، شرح كتاب التوحيد، الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، ط١.
٢. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، التوحيد، الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط٥.
٣. ابن منظور، محمد بن مكرم، ١٤١٤هـ، لسان العرب، بيروت، لبنان: دار صادر، ط٣.
٤. آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، شرح الأربعين النووية، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الحجاز.
٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، ١٤٢٢هـ، صحيح البخاري، بيروت، لبنان: دار طوق النجاة، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١.
٦. التميمي، محمد بن عبد الوهاب، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م، التوحيد، الكويت، مكتبة أهل الأثر، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، ط٩.
٧. الحراني، أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية)، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
٨. الحراني، أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية)، ١٤٢٦هـ، بيان تلبيس الجهمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحقيق: مجموعة من المحققين.
٩. الحراني، أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية)، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، شرح الأصبهانية، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المنهاج، تحقيق: محمد عودة السعوي، ط٣.
١٠. الحربي، إبراهيم بن إسحاق، ١٤٠٥هـ، غريب الحديث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، تحقيق: سليمان العايد، ط١.
١١. الحربي، عبد العزيز بن علي، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، البلاغة الميسرة، بيروت، لبنان: دار ابن حزم، ط٣.
١٢. الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م، التعليقات السنية على العقيدة الواسطية، الدمام، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط١.

١٣. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، سنن الدارقطني، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط١.
١٤. السقاف، علوي بن عبد القادر، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة، الظهران، المملكة العربية السعودية: الدرر السنية، ط٤.
١٥. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، المسند، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين.
١٦. العثيمين، محمد بن صالح، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، مجموع الفتاوى، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الثريا، ط٢.
١٧. العثيمين، محمد بن صالح، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م، القول المفيد على كتاب التوحيد، الدمام، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط٨.
١٨. العميري، سلطان بن عبد الرحمن، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: دار مدارج، ط١.
١٩. القزويني، أحمد بن فارس، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، مقاييس اللغة، دمشق، سوريا: دار الفكر، تحقيق: عبد السلام هارون.
٢٠. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٢١. الهروي، عبد الله بن محمد أبو إسماعيل، ١٤٠٤هـ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ط١.